لفظ حال استناده الى المطلوب اليه الذي هو لفظ البنية فيلزم ان لا يكون
معرفة البنية نفسها من التصريف لانا نقول ان اريد بالبنية مادة
الكلمة وجوهرها فلا باس بخروجها اذ هي من مباحث علم اللغة وليست
من مباحث علم التصريف وان اريد ما يطرا على الكلمات من الهيئات والاحوال
فهي نفس احوال البنية فتداخل والمراد بالبنية هو اللفظ باعتبار حروفه
وحركاته وسكناته الموضوعة له باعتبار كونها مادة للكلمة وما لها ما
يلحقها من العوارض باعتبار كل غرض على التفصيل ككون الكلمة فعلا
ماضيا او اسم فاعل معلا بالقلب او بالنقل الى غير ذلك مما سياتي و
خرج بتفسير الحال المذكور بقوله في ابا حكمها من صحة او علة علم النحو
وبه صار الحد جامعا مانعا وهذا تعريف التصريف العلمي من زيادة ولما
فرغنا من تعريف التصريف لغة وعرفا بقسميه العملي والعلمي اراد ان يشرع
في مادة ذلك وهو الفعل الماضي وما يشاكله واما مبحثنا عن احوال المصدر
في اخر الكتاب فاستطرادي وهذا فصل عقدته في بيان ذلك والفعل
في الاصل مصدر يقال فصلت بين الشيئين اذا فرقت بينهما وهو هنا
بمعنى الفاصل لفصله الكلام اللاحق عن السابق اي حاجز بينهما وكان
ينبغي ان يوصل بين الا ان المصنفين اجروه مجرى الباب فوصلوه في
وهو معرب خبر مبتدا محذوف كما قدرناه وقيل ان ذكر بعده ما يتعلق به
فمعرب والا فمبني فيقرا ساكنا كهذا الفصل وفيه نظر لان مقتضى
البناء هنا ليس الا عدم التركيب على ما اراد عاد وهو ممنوع لان التركيب وان
فقد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شايع ذايع فلا
ضرورة الى العدول عن الاصل وهو الاعراب مع امكانه ولفظ التنبيه وما
اشبهه كلفظ الفصل في الحكم المذكور والفعل بكسر الفاء اسم
للكلمة المخصوصة من باب تسمية الدال باسم مدلوله المتضمن اعني
المصدر وهذا فعل الفاعل واما بالفتح فهو مصدر فعل يفعل فعلا من
الباب الثاني وهذا بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهو مصدر ان
يفعل

يفعل يفعل وفعل يفعل بكسر وفتح وعكسه وانما بدات بالفعل
١٧ لانه اول المشتقات من المصدر عند البصريين والاصل المشتق منه
عند الكوفيين ولم اتعرض لتصريف الاسماء تبعا للاصل لا لكون التصريف
مختصا بالافعال دون الاسماء لانه يوجد فيها كما علمت ذلك بل لكون
التصريف في الافعال اكثر منه في الاسماء فلهذا اذا تركته تبعا له فتصريف
الاسماء تغييرها بالتوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتصغير
والنسبة وتصريف الافعال بالماضي والمضارع والامر والنهي و
تعريفه هو كلمة بفتح الكاف او كسرها مع اسكان اللام فيهما وانما
عدلت عن اللغة الفصحى فيها وهي فتح الكاف وكسر اللام لاجل
الوزن وهي قول مفرد والقول هو اللفظ الموضوع لمعنى فلذلك
كان وصف الكلمة بقوله دلت على معنى ليس من ذاتيات التعريف
ضرورة انه اخذ في تعريفها القول الماخوذ في تعريفه الوضع كما
عرفت ومن لازم الوضع الدلالة وانما اتيت به لاجل وصف متعلقه
وهو قولي عند اي اذ ذلك المعنى في نفسها محصلا اي في نفس الكلمة
والمراد بكون المعنى في نفسها دلالتها عليه بنفسها من غير حاجة
الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية وهذا فصل
خرج به الحرف وخرج الاسم بوصف المعنى بمقترن ويجوز نصبه على
الحالية لتخصيص النكرة بالوصف بالجملة اي حال كونه مقترنا اي
ذلك المعنى بالزمان المعين الذي هو احد الازمنة الثلاثة الماضي
والحال والمستقبل واشرت الى ذلك بلام العهد لانه هو
المعهود عند القوم في مثل هذا المقام وخرج بقيد التعيين المفهوم
من اللام الاصطباح وهو الشرب في اول النهار والاغتباق وهو
الشرب في اخره لانهما وان اقترنا بزمان معين لكنهما لا يدلان على
المعين من الازمنة الثلاثة لان معناهما يصلح لان يقع ماضيا وحالا
ومستقبلا وخرج بتقييد الاقتران بقولنا في الوضع ما لا لنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)